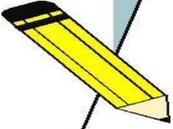


الفصل الخامس
تحديات التحول الديمقراطي
في مصر خلال المرحلة الانتقالية



obeikandi.com

أولاً: أحزاب ما قبل ثورة 25 يناير

ترجع جذور نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ففي هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب بمعنى تنظيم سياسي، وذلك إلى جانب استعمالها التقليدي بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط، وهو المعنى الذي يبرز في الاستخدام القرآني للكلمة، كما وردت في سورة الأحزاب. وتعود بداية التنظيمات السياسية في مصر إلى الجمعيات السرية التي يرجع تاريخ وجودها إلى نهاية الستينيات في القرن التاسع عشر، فتشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات السرية في الأزهر، وإلى بعض الجمعيات الماسونية التي لعبت دوراً مهماً، وبالذات أثناء وجود الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي استغلها كأداة للعمل السياسي. وفي هذا الشأن يمكن تصنيف الأحزاب السياسية التي نشأت منذ ذلك الوقت وحتى الآن إلى عدة مراحل، كما يلي: (1)

1- مرحلة ما قبل ثورة عام 1919: دخلت مصر مرحلة جديدة بتأسيس مجلس شورى النواب عام 1866، وبالرغم من أن هذا الكيان كان كياناً استشارياً، فقد لعب دوراً في تطور الحياة السياسية، وتوفير أجواء للتفكير في العمل الحزبي. ويعتبر المؤرخون الحزب الوطني الذي نشأ على يد العرابيين عام 1879، أول الأحزاب السياسية في تاريخ مصر، في حين يعتبر البعض الآخر أن هذا التنظيم لم يكن سوى تكتل جهوي، نتيجة

(1) د. يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، الأحزاب المصرية 1922 - 1952) القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995، ص 11.

افتقاده لصفة التنظيم، ولوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير. وكان هدف هذا الحزب هو مقاومة النفوذ الأجنبي، وإنقاذ مصر من الإفلاس والدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم. وتزعم الجناح العسكري للحزب أحمد عرابي، في حين ترأسه سياسياً محمد حليم باشا. وقد وقع على برنامج الحزب شيخ الإسلام وبطيريك الأقباط وحاخام اليهود. وقد انتهى الوجود العملي لهذا الحزب بنفي العرابيين، وخيانة بعض أعضائه من خلال تحالفهم مع الخديوي توفيق، ثم جاء الاحتلال ليطوي تماماً صفحة هذا الحزب من خريطة الحياة السياسية المصرية.⁽¹⁾

وخلال هذه المرحلة من تاريخ مصر نشأ الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في عام 1907. ويطلق معظم المؤرخين على هذا العام عام الأحزاب، حيث أعلن عن تأسيس 5 أحزاب هي: الحزب الوطني الحر، والذي سمي فيما بعد بحزب الأحرار، وهو حزب موالي لسلطة الاحتلال، والحزب الجمهوري المصري، وحزب الأمة بزعامة أحمد لطفي السيد، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، الذي تزعمه الشيخ على يوسف. أما الحزب الخامس فكان الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل.⁽²⁾

2- مرحلة ما بعد ثورة 1919 حتى ثورة 1952 : وعلى الرغم من التباين الكبير بين الأحزاب السياسية عن بعضها البعض، إلا أن

(1) لمزيد من التفاصيل حول نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في النظام السياسي المصري، أنظر:

<http://forum.palmoon.net/topic-2015-124.html>

(2) جريدة الشروق 30 مارس 2011.

السمة العامة لها هي وجود حزب شعبي قوي هو حزب الوفد، لم يكن يحترم الأقلية البرلمانية، وأحزاب أقلية كان معظمها ينتهك الدستور ويزيف الانتخابات بالاعتماد على القصر. وعلى هذا الأساس، أخفق النظام الحزبي في وظيفتي التعبير عن المصالح وتجميع المصالح. وإذا أضيف إلى كل ذلك، هيمنة الحكومة على البرلمان، وكونها هي المحدد الفعلي لشكله وطبيعته وليس العكس، والصراعات الحزبية التي كانت تتم - على عكس المفترض - خارج البرلمان لتبين كيف تجمد النظام الحزبي المصري ومعه نظام الحكم برمته. وفي هذا الشأن، يشير البعض إلى وجود نمط عام للأزمة في هذا النظام طيلة تلك الحقبة يتمثل في وصول الوفد إلى السلطة عقب انتخابات حرة، ثم دخول الوفد في صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، فيقبل الملك الوزارة ويكلف أحزاب الأقلية بتشكيلها، فتؤجل تلك الأخيرة انعقاد البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، فيحل الملك البرلمان وتجرى انتخابات جديدة تزييف لصالح الأقلية، فيقوم الوفد بسلسلة من الإضرابات الجماهيرية، مما يدفع الملك إلى إجراء انتخابات حرة يعود بعدها الوفد إلى الحكم. وقد أدت كافة هذه الأمور إلى عدم الاستقرار الحزبي والوزاري والبرلماني، فخلال تلك الفترة، تشكلت 38 وزارة بمتوسط عمر 9 أشهر للوزارة الواحدة، كما لم يكمل أي برلمان مدته الدستورية باستثناء برلمان عام 1945. وبذلك تكون التجربة النيابية قد أخفقت، وكان هذا الإخفاق يرجع إلى ثلاثة أبعاد متناسقة، مؤسسي، وثقافي، واجتماعي - اقتصادي. وعلى أية حال، فإنه ضمن هذه البيئة، تكونت العديد من الأحزاب السياسية، ويمكن

تقسيم الأحزاب التي تألفت في تلك الفترة وحتى عام 1952 إلى أربعة مجموعات من الأحزاب:

أ - الأحزاب الليبرالية، وهي حزب الوفد والأحزاب المنشقة عليه، وهي الأحرار الدستوريين والحزب السعودي وحزب الكتلة الوفدية.

ب- الأحزاب والجماعات الدينية، وهي الإخوان المسلمين، وحزب الله، وحزب الآباء، وحزب الإصلاح الإسلامي.

ج- الأحزاب الاشتراكية، ومنها حزب مصر الفتاة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بالحزب الاشتراكي، وعدد من التنظيمات اليسارية مثل حزب العمال الاشتراكي الشيوعي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الفلاح المصري، والحركة الديمقراطية.

د - أحزاب السراي، وهي الأحزاب الموالية للملك، وهي حزب الشعب وحزب الاتحاد الأول والثاني. الأحزاب النسائية، هي حزب بنت النيل السياسي، والحزب النسائي الوطني، والحزب النسائي السياسي.

وقد اتسمت هذه المرحلة ببعض الملامح الخاصة بها في الخبرة الحزبية، وهي ما يلي: (1)

- أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية، وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي، وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، ولذلك اتسمت الأشكال الأولى لهذه التنظيمات بالطابع السري وباللجوء إلى أساليب الكفاح السري.

(1) د. على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وأفاق المستقبل (1981-2010، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011)، ص 290.

- أن أغلب الأحزاب السياسية الأولى افتقدت التنظيم وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص، لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة واندثرت بعد فترة محدودة من وجودها.

- أن القضية المحورية في برامج الأحزاب والتي ميزت بينها في المواقف والممارسات كانت قضية الاحتلال، وكيفية تحقيق الاستقلال، فقد كانت هذه القضية هي الشغل الشاغل للرأي العام المصري والنخبة السياسية والثقافية لمصر.

- أن نشأة الأحزاب ارتبطت بدور الصحف، فالحزب الوطني أنشأه مؤسس اللواء، وحزب الإصلاح أنشأه صاحب المؤيد، وحزب الأمة سبقه صدور الجريدة، وهكذا فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده. وأدى ذلك أحيانا إلى بروز صراع بين الصحيفة والحزب، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيما للصحيفة، ويسجل المؤرخون عددا من الأمثلة توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة له، وكيف أن الصحيفة اتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لآراء الحزب الذي يفترض أنها تتحدث باسمه.⁽¹⁾

3- من التعددية إلى التنظيم الواحد (1953 - 1974): بعد قيام ثورة يوليو تحولت جميع الأحزاب إلى تنظيم واحد حيث صدر قرار حل الأحزاب في 16 يناير عام 1953. وقد جاء هذا القرار بعد اقتناع

(1) حافظ محمود، أسرار الماضي من 1907 - 1952 في السياسة الوطنية، (القاهرة: دن، 1973)، ص 20.

قادة الثورة بأن الأحزاب هي سبب مباشر في بقاء الاحتلال وأن أغلبها كان يوصف بالعميل للاحتلال أو بالمؤلة للقصر. وفي مجال تقييم خبرة التنظيم السياسي الواحد في مصر خلال هذه الفترة يمكن الإشارة إلى عدد من المشكلات منها: اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية، بما تضمنه ذلك من شللية ومن ولاء للأشخاص، وانكماش الضمانات الديمقراطية، والتغير المستمر في القيادات والكوادر، وتحول التنظيم في نظر المواطنين إلى أداة للحكومة يبرر مواقفها أكثر من دفاعه عن مصالحها.⁽¹⁾

4- من التنظيم الواحد إلى التعددية المقيدة (أغسطس 1974 حتى يناير 2011): توصف هذه المرحلة من تاريخ الحركة الحزبية في مصر بمرحلة العودة إلى التعددية حيث حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحول من سياسة الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي. ففي أغسطس عام 1974 أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في تنظيمه وهدفه وفي يوليو عقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي وخلص إلى رفض التعدد الحزبي ووافق على تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد فيما أطلق عليه بعد ذلك اسم المنابر" والتي وصل عددها إلى 40 منبرا.⁽²⁾

(1) د. على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 293.

(2) محمد صفي الدين خربوش، التحول الديمقراطي في مصر، ورقة مقدمة لندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005، ص 5-8.

في مارس عام 1976 تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين "الأحرار الاشتراكيين" واليسار "التجمع الوطني الوحدوي" والوسط "تنظيم مصر العربي الاشتراكي" ثم صدر قرار في نوفمبر 1976 بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. وفي يونيو 1977 صدر قانون تنظيم الأحزاب والذي يقضي بالتحول إلى النظام التعددي مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أعطيت له الكثير من الصلاحيات ومنها حق الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب فيما قبل تعديل 1981. ثم اتبع الرئيس السادات هذه الخطوات بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي ودعا من خلاله أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى الانضمام إليه وتولى رئاسته. كما أجرى الرئيس الراحل أنور السادات في عام 1981 وقبل وفاته بإجراء تعديل في قانون الأحزاب يسمح للجنة شؤون الأحزاب - والتي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 ويتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشؤون مجلسي الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين - بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها، ويشترط لتكوين أي حزب جديد توفر شرط التميز الذي يعني ضرورة أن يتضمن برنامج الحزب المتقدم ما يختلف عما تتضمنه برامج الأحزاب الموجودة، وتلتزم في مبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي يوليو 52 ومايو 1971، ومقتضيات الحفاظ على النظام الاشتراكي والديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، ويحظر إقامة أحزاب على أسس طبقية أو دينية أو على إعادة الحياة للأحزاب السياسية

التي تعرضت للحل عام 1952.⁽¹⁾ (وللتعرف على الخريطة الحزبية قبل الثورة انظر الجدول رقم 1)

والخلاصة، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة، التعددية المقيدة، عمرها 36 عاما إلا أن عدد الأحزاب السياسية فيها وصل إلى 24 حزباً فقط. وأكثر من نصفها استمد شرعيته من القضاء، ولم يملك أغلبها أي فعاليات حزبية سواء بالتمثيل المؤثر في البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة في الشارع المصري. واتسمت الأحزاب فيها أولاً بضعف مؤكد لمفهوم تداول السلطة على مستوى كل حزب وعلى مستوى نظام الحكم أيضاً. ثانياً أعطيت لجنة شؤون الأحزاب سلطة واسعة في الموافقة على قيام الأحزاب ووقف نشاطها أو صحيفتها والاعتراض على قراراته في إطار مقتضيات المصلحة العامة للدولة. وبذلك فلقد تحولت معظم الأحزاب الجماهيرية إلى مؤسسات تصدر صحفاً فقط. ثالثاً أن الكثير من هذه الأحزاب لم يكن لها قاعدة جماهيرية تذكر، وتحولت الأحزاب إلى أحزاب صحف ومقاراً وليست أحزاباً جماهيرية.⁽²⁾ رابعاً كثرة الانشاقات والصراعات الداخلية مما كان يدل على غياب آليات سليمة لاحتواء الخلافات والصراعات وعدم قبول الاختلاف والتنوع داخل كل حزب. ومن ثم كان التناقض الذي وقعت فيه جميع الأحزاب المعارضة حيث كانت تطالب بتدعيم عملية التحول الديمقراطي

(1) لمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية قبل ثورة 25 يناير، انظر:

<http://www.egypt.com/egyptana/state/Introduction.asp>

(2) وليد رياض، الأحزاب السياسية المصرية التناقض - المعوقات - الاتجاهات، جريدة

الغد. لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www.elghad.com/Read.asp?News_Id=2010100011669

والإصلاح السياسي وهي بعيدة عن تطبيق هذه الآليات في إدارة شئونها الداخلية وأصبحت مقتصرة على بعض من هم ذوى ثقة.

ثانياً: أحزاب ما بعد ثورة 25 يناير

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي لم يحدث مثل هذا الحراك الحزبي الذي تشهده مصر الآن بعد ثورة 25 يناير المجيدة. يتجلي هذا الحراك في إقبال مدهش علي خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصاً في الطبقة الوسطى. ولذلك يبدو مثيراً للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدي انحسار دور الأحزاب السياسية إلي إقبال واسع علي تأسيس أحزاب جديدة. غير أن هذه ظاهرة متكررة في البلاد التي شهدت تحولات ديمقراطية في ربع القرن الأخير نتيجة ثورات أو انتفاضات أو ضغوط شعبية أسقطت نظماً مستبدة في شرق ووسط أوروبا وفي أمريكا اللاتينية. ففي غير قليل من هذه البلاد حدث انتعاش شديد في العمل الحزبي خصوصاً أن شعوبها ظلت محرومة من الحرية والتعددية السياسية لعقود عدة، وكانت هذه هي حال المصريين أيضاً بالرغم من وجود عدد يعتبر كبيراً من الأحزاب، ولكنها أحزاب معزولة عن المجتمع والناس. فعندما يسقط نظام صادر حقوق الناس وحررياتهم، يتحرك كثير منهم في اتجاهات شتى، ويقبلون علي العمل الحزبي بغض النظر عن قدرتهم عليه وفاعلية الأحزاب التي يؤسسونها أو حتى جديتها.⁽¹⁾

(1) د. وحيد عبد المجيد، أحزاب الثورة.. والخريطة السياسية الجديدة، الأهرام 18 أبريل 2011.

وعلى الرغم من بعض العوائق التي تواجه نشأة الأحزاب من قانون الأحزاب السياسية الذي صدر مؤخراً، إلا أنه جاء ملبياً لتطلعات الشعب في مستقبل سياسي أفضل، وبمثابة إعادة الحياة السياسية والحزبية إلى العمل، ونقلها من حالة الموات والتجميد التي كانت تعاني منها لعقود سابقة إلى العمل مرة أخرى. وبعد صدور القانون شهد الساحة السياسية ما يسمى بالانفجار الحزبي لأعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة، إلا أنه بمرور الوقت سوف تتبلور تلك الأحزاب الجديدة لتصبح أكثر قدرة على تشكيل قاعدة عريضة، وقادرة على التواصل مع المجتمع. كما أن الأحزاب الجديدة هي نواة لنظام ديمقراطي قائم على حرية تشكيل الأحزاب وتكوينها.⁽¹⁾ ومن أهم الاشتراطات التي تضمنها القانون الذي صدر في 28-3-2011:⁽²⁾ 1- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي. 2- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته وأعضائه على أساس ديني أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة. 3- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية. 4- علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله. 5- يقدم الإخطار بتأسيس الحزب كتابة

(1) رضوى سلاوي، قانون الأحزاب الجديد.. الثورة تصنع التعددية السياسية، إخوان أون لاين، 29 مارس 2011.

(2) الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، 29 مارس 2011.

مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين من عشر محافظات على الأقل إلى لجنة الأحزاب السياسية التي سيرأسها رئيس محكمة النقض وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص. (في السابق كان رئيس مجلس الشورى وهو شخصية بارزة في الحزب الحاكم يتولى رئاسة لجنة الأحزاب). ويتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوما على إخطار لجنة شؤون الأحزاب دون اعتراضها. 6- لا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتباري ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية. 7- يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين في نهاية كل عام.

وبهذه الشروط السابقة، أصبح الباب مفتوحا أمام تأسيس الأحزاب بالإخطار وفقا لعدة شروط بسيطة لا تحمل الكثير من التعقيدات. وما علي المؤسسين إلا إخطار لجنة شؤون الأحزاب، وهي لجنة قضائية تقوم بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب طبقا لأحكام القانون. ويرى البعض أن القانون الجديد قدم تسهيلات غير مسبوقة لكن التخوف من تبسيط هذه التسهيلات ستؤدي إلي ظهور نحو مائة حزب جديد إلي جانب الأحزاب الـ(25) القائمة ومعظمها أحزاب ضعيفة ولا تستطيع المنافسة. والتخوف أن تتساقط الأحزاب الجديدة نتيجة مشكلات التمويل وعدم وجود الخبرة واللجوء لإنشاء أحزاب أسرية وغيرها. وقضية تمويل الأحزاب من الاشتراكات والتبرعات من

مصريين دون خصمها من وعائهم الضريبي سينشأ عنها عجز تمويلي خاصة مع إلغاء دعم الدولة للأحزاب، وهنا ستضطر الأحزاب لقبول أموال من الخارج من تحت "التريزة" أو تنهار أو تتصرف تصرفات غير قانونية تعرض الحياة السياسية والاجتماعية للخطر.⁽¹⁾

وعامة، يمكن القول أنه بعد ثورة 25 يناير بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى للتواجد في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي لعدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها ومنها.⁽²⁾ وقد وصل عدد الأحزاب الجديدة المعلن عن تأسيسها حتى الآن حوالي أكثر من 90 حزب سياسي تسعى إلى التسجيل الرسمي وممارسة النشاط السياسي.⁽³⁾

ويمكننا تصنيف الأحزاب التي تم الإعلان عنها حتى كتابة هذه السطور إلى عدة مجموعات أساسية حسب التوجه الأساس لها، أولاً: أحزاب ذات مرجعيات دينية، ثانياً: أحزاب ليبرالية، ثالثاً: أحزاب يسارية. رابعاً: أحزاب مختلطة التوجه. خامساً: أحزاب عمالية، فضلاً عن امتدادات جديدة لأحزاب قديمة. ومن الأهمية القول لم ترى جميع

(1) تحقيق: محمود القنواطي، طوفان الأحزاب بعد خروج التعديلات المقترحة، الأهرام 22 مارس 2011.

(2) "تسونامي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent_id=23

(3) لمزيد من التفاصيل حول خريطة الأحزاب الجديدة أنظر: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/129874-2011-03-30-11-38-30.html>

الأحزاب النور حتى الآن ومازال عدد كبير منها في طور إعداد البرامج وتجميع التوكيلات (5000 توكيل) واللوائح الخاصة بها.

أولاً: الأحزاب ذات مرجعية دينية

وهي تنقسم بدورها إلى أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وأخرى ذات مرجعية مسيحية.

1- الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، بعد نجاح ثورة 25 يناير تصدر المشهد السياسي عدد كبير من الحركات والجماعات الإسلامية - وكان المارد خرج من القمم- التي قامت بالإعلان عن نيتها - أنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبي والسياسي وفق رؤية ومرجعية إسلامية. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب "الحرية والعدالة"، هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية وأكبرها على الإطلاق. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فثمة محاولات أخرى جارية لتأسيس أحزاب جديدة منبثقة عنها. بمعنى أكثر تحديداً سارع بعض القيادات المنشقة على جماعة الإخوان بتأسيس أربعة أحزاب هي: (النهضة، الريادة، الإصلاح والتنمية، التيار المصري). أما الطرق الصوفية، فقد أعلن 18 شيخاً من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضي أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي، شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسي لأول مرة تحت اسم "التسامح الاجتماعي".⁽¹⁾

(1) العربية.نت، 17-2-2011 .

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب والتي وصلت حتى الآن إلى 10 أحزاب، هي (النهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحرية، البناء والتنمية، مصر الحرة، الإصلاح والنهضة، الأصالة). كما يوجد حزب "ضمير الأمة" ذو مرجعية إسلامية، وجميع أعضاء ينتمون إلى التيار الوسطى لأهل السنة والجماعة، وأغلبيتهم مقيدون بنقابة المحامين ويمارسون المهنة، وبرنامجهم يعتمد على الشريعة الإسلامية وتتقى القانون الجنائي من جميع المواد المخالفة للشريعة. ويمكن القول أن السلفيون ظاهرة موجودة منذ زمن طويل، قبل ثورة 23 يوليو عرفوا باسم جماعة أنصار السنة، وكانت لهم دائما علاقة بالسلفيين السعوديين. لم تكن هناك مشكلة حتى بدأ جهاز أمن الدولة يستخدمهم لتخويف الناس، فأعطاهم مساجد وتركهم يطلقون محطات تلفزيونية. وركز تيار الشباب السلفي الجديد على محاربة التصوف والأضرحة، مع بقاء مبدأ وجوب طاعة الحاكم إلا إذا كفر، وكانوا ضد دخول البرلمان يعتبرونه خطأ أو خرابا لأن التشريع فيه يقوم على غير إرادة الله. وهناك تحول مفاجئ جدا في الحركة السلفية. هل هو بسبب تخفيف الضغط عليهم، أو أنه استخدام أمنى لهم مرة أخرى لتخويف الناس. الظاهرة السلفية نمت بطريقة عجيبة، وانضمت إليها شرائح غنية ومتعلمة من المجتمع مع تمويل كبير. ولهم كتب تقول إن الديمقراطية كفر، وليس فقط حرام، وهم بحاجة إلى مراجعة هذه الكتب وتقديرى أنهم سيفعلون ذلك إذا أرادوا ممارسة السياسية. وفي جميع الأحوال فهم قادمون جدد على الساحة السياسية ويحتاجون إلى تدريب وتأهيل وهذا لن يكون سهلا.⁽¹⁾

(1) جهاد الخازن، عيون وأذان، جريدة الحياة، 7-7-2011.

ومن جانبها قامت الجماعة الإسلامية بتأسيس حزب "الإسلامي للإصلاح والتغيير"، وهو حزب يمثل شباب الجماعة الإسلامية البالغ عددهم 700 عضو وقد أعلنوا عن الحزب بقيادة زعيمهم أحمد صبحي أحد القيادات الجماعة الإسلامية.⁽¹⁾ وهو الحزب الذي ينوي ناجح إبراهيم تأسيسه، مؤكدين أنهم سيجتمعون للانشقاق عن ناجح إبراهيم بعدما اتهموه بأنه كان عميلاً للنظام السابق ولوزارة الداخلية طيلة العشر سنوات الماضية.⁽²⁾ كما قام المحامي ممدوح إسماعيل محامي الجماعات الإسلامية بتأسيس حزب "النهضة الإسلامي" والذي وصلت عضويته حتى الآن حسب ممدوح إسماعيل وكيل مؤسسي الحزب إلى 5 آلاف عضو، معظمهم من التيار السلفي العلمي التقليدي الذين يتبنون أفكار الدكتور ياسر بن هامي ومحمد إسماعيل المقدم والشيخ أحمد النقيب بالإسكندرية وتتحصر معظم أهداف حزب النهضة الإسلامي في تكوين مجتمع ديمقراطي والحفاظ على القيم الأخلاقية. أيضا هناك هو حزب "الاتحاد من أجل الحرية" الذي أعلن عنه منتصر الزيات المحامي الإسلامي منذ عامين ويجمع في عضويته أكثر من 900 عضو حتى الآن. ويضاف إلى ثلة الأحزاب ذات المرجعية الدينية حزب الوسط الذي حصل علي حكم قضائي أحقيته في تأسيس الحزب، الذي يرأسه المهندس أبو العلا ماضي القيادي الإخواني المنشق مع معظم قيادات الحزب الذي تتخطى عضويته حتى الآن حسب قيادات الحزب 20 ألف عضو.

(1) بوابة الوفد الاليكترونية، 6أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدينة "مصر الجديدة".

(2) "تسونامي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent_id=23

ومن الأهمية الإشارة إلى الإشكالية التي ظهرت عقب إعلان جميع التيارات الإسلامية الموجودة علي الساحة من إخوان وجماعة إسلامية وسلفية عن تأسيس أحزاب، إلا وهي تخوف البعض من سيطرة الحركات الإسلامية علي الساحة السياسية بعد الموافقة علي تأسيس هذه الأحزاب. كما تخوف البعض من أن ينقسم المجتمع إلى أحزاب دينية إسلامية وأحزاب دينية مسيحية تطالب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أو أن يكون ولاء الأحزاب الدينية إلى دول أجنبية باسم الدين مثل أحزاب تتبع حزب الله أو أحزاب تتبع حزب التحرير أو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو أحزاب تنتمي إلى الجماعات الإسلامية، وكلها تستتر تحت أسماء علمانية حتى تخفي أيديولوجيتها الكونية التي تتخطى الحدود الوطنية لمصر.

2- أحزاب لهما مرجعية مسيحية، وصل عددها إلى 5 أحزاب، وهم: الأمة المصرية، وأبناء مصر، الاتحاد المصري، شباب الثورة، النهر الجديد الذي يعد أول حزب يخرج من صعيد مصر. ويقول مؤسسو حزب أبناء مصر إنه حزب قبضي ذو مرجعية مدنية. أما حزب شباب الثورة، فقد أعلنه مايكل منير، رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة بالتعاون مع المفكر الاقتصادي الدكتور طارق حجي عن نيتهم إنشاء الحزب، ومن المقرر أن يعلن عنه خلال الأيام القادمة.

ثانياً: الأحزاب الليبرالية

وهي الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق، مثل أحزاب: "الإصلاح والتنمية - مصرنا"، و"ثوار التحرير"، "المستقبل الديمقراطي" و"الأحرار المصريين"، و"مصر

الحرية"، و"المستقبل الجديد"، و"المصري الليبرالي"، و"التحالف الليبرالي"، " الحرية والتنمية"، " الإرادة المصرية"..الخ.

ثالثاً: الأحزاب اليسارية:

مثل حزب "التحالف الشعبي"، والحزب "الشيوعي"، و"الاشتراكي المصري". واللافت أن الصيغة التجميعية لقوى اليسار ما زالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح، خاصة وأن أحزاباً يسارية أخرى، ما زالت في طور التأسيس، اختلفت بين يسار إصلاحى بالكامل وآخر ثوري بالكامل.

رابعاً: أحزاب مختلطة تجمع بين الليبرالية واليسارية:

مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يضم تنوعات من اليسار الإصلاحي والليبراليين المنادين باقتصاد السوق، خاصة وإن نسبة الفقر في مصر تصل إلى 40% من عدد السكان، وطبيعته في ذلك تشبه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، ما يجعله نموذجاً يحتاجه مصر في الفترة القادمة، إذ لا يمكن أن يقوم الاقتصاد وتبدأ التنمية بدون عدالة إنسانية. كما يعتبر كل من حزب "السلام الاجتماعي، والتحرير المصري، الحق المصري" من الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية – اليسارية. أما حزب ثوار التحرير، فيعد هو الآخر حزب مختلط الهوية، فهو ليبرالي فيما يخص الشأن السياسي والاقتصادي، واشتراكي فيما يخص بناء التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقليل الفجوات الطبقيّة بين أبناء الوطن جميعاً وأهمية دور الدولة، وهو حزب محافظ فيما يخص القضايا الاجتماعية ووضع الدين في الدولة، منطلق من دعم التدين الحميد ليقى انعكاساً إيجابياً على

الأخلاق في إطار مدني وليبرالي لا يحارب الدين ولا يفرض في منحه حضوراً رسمياً يجعل الدولة ظل الله في الأرض، بما يحد من طبائع المنافسة الديمقراطية ويعطي البعض فرصة احتكار الحديث باسم الدين.⁽¹⁾

خامساً: أحزاب عمالية (*)

مثل حزب العمال الديمقراطي، والذي يؤكد أنه من بين أهم النقاط التي أسهمت في تأسيس الحزب هي إغفال العديد من القوى للطابع الاجتماعي والاقتصادي للثورة، ويطالب الحزب جموع العمال بإعادة الشركات التي جرت خصخصتها بفساد أو بدور أكبر للدولة في المجال الصحي والاجتماعي، أو تطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور، كما أن الحزب لا يعتبر نفسه حزباً فئوياً.⁽²⁾ أما ثاني الأحزاب العمالية فهو "الحزب القومي المصري" وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية ويتأسسه الخبير الاستراتيجي والمساعد الأسبق لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اللواء محمد علي بلال، الذي أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية.⁽³⁾ كما أعلنت مجموعة من القيادات العمالية، وفي مقدمتهم القيادي العمالي البارز "عبد الرحمن خير"، عن عزمهم تأسيس

(1) العربية.نت، 17-2-2011

(*) كان يمكن تصنيفها ضمن الأحزاب اليسارية أو المختلطة ولكن فضل الباحث وضعها في تصنيف منفصل لأن عددها وصل إلى أربعة أحزاب.

(2) هاني درويش، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فيله، 31 مارس 2011. لمزيد من التفاصيل انظر الرابط:

<http://www.alesbuyia.com/inp/view.asp?ID=25574>

(3) عصام عبد العزيز، تنشر خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، الشروق 30 مارس 2011.

حزب تحت اسم (العمال المصري) يضم في عضويته جميع أبناء الطبقة العاملة المصرية.⁽¹⁾ وأخيرا، تم الإعلان حزب يحمل عنوان "الريف المصري"، دعت إليه مجموعة من شباب قرية العمار الكبرى بمحافظة القليوبية. ويرتكز الحزب على فكرة اندماج كل القرى المصرية في كيان واحد يدافع عن نفسه ويتحدث باسمه داخل البرلمان، ويهدف الحزب إلى وصول الدعم للقرى والريف المصري وتحسين أوضاع أسر الريف ونشر الوعي بينهم ومحاربة الأمية المنتشرة بين جيل كبير بينهم، فضلا عن تثقيف الفلاح للنهوض بالثروة الزراعية. (للتعرف على مزيد من الأحزاب الجديدة انظر المرفق رقم 2)

ثالثا: مستقبل الأحزاب الجديدة

لم تكن هناك تعددية حزبية حقيقية في ظل النظام البائد حيث كان هناك حزب مهيمن يحتكر السلطة بصفة دائمة وإلى جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا يسمح لها بالنمو إلى الدرجة التي تنافسه علي الحكم. والسؤال هنا: ما هو مستقبل الحياة الحزبية في مرحلة التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن أن تشهد مصر تطورا حقيقيا في التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب الجديدة بالتنافس الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة؟ نتناول في هذا الجزء من الدراسة نقطتين هامتين هما أولا، ما هي العوامل الأساسية التي سوف تؤثر على مستقبل الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة خاصة وعلى الحياة الحزبية الجديدة عامة. ثانيا ملاحظات عامة على الأحزاب الجديدة.

(1) العربية.نت، 17-2-2011 .

أ- العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة:

هناك عوامل أساسية تؤثر في التعددية الحزبية في أي مجتمع وهي التي تحدد مدى إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه. وبمعنى مفاير يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في مصر على مجموعة من الأطر والعوامل منها ما يلي:

1- الإطار الدستوري والقانوني: في مقدمة هذه العوامل الإطار الدستوري والقانوني الذي تنشط الأحزاب السياسية في إطاره، حيث يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية وحق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون أي قيود أو شرط، كما يعترف بحق المواطنين في اعتناق الرأي والدعوة له وحقهم في التنظيم والتظاهر ودعوة الآخرين إلى الانضمام لأحزابهم، كما يوفر الشروط المجتمعية لممارسة عمل سياسي جماهيري متحرر من القيود، ويشترط ألا تصادر القوانين هذه الحقوق وأن تنظم فقط حق ممارستها وخاصة قوانين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات.

2- طبيعة السلطة القائمة، من العوامل المؤثرة أيضا في الحياة الحزبية طبيعة السلطة القائمة وهل هي سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية كما كانت الحال في مصر قبل 2011.

3- طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة، فإذا كانت هذه العلاقة تعاونية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزبية الجديدة، والعكس صحيح إذا حدث تناحر وتنافس بين الأحزاب الجديدة فسوف تتال الصراعات بينها على الكثير من وقتها التي من المفترض توجيهه إلى الجماهير. وقد ظهرت بواد هذه الاتهامات

المتبادلة بين حزبي الحرية والعدالة وبين المصريين الأحرار حيث شن الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة هجوما عنيفا على المصريين الأحرار بقيادة نجيب ساويرس الذي رئيس حزب المصريين الأحرار هجوما عنيفا على حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، واتهمته - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته بمناسبة موافقة لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب - بالتدليس وممارسة "المسخرة السياسية"، داعية جميع القوى الثورية إلى إسقاط الإخوان. وذلك بعد أن وصف الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة للمطالبين بالدستور أولا وتأجيل الانتخابات، بأنهم عملاء للصهاينة والأمريكان.⁽²⁾

4- مدى توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة، ويدخل أيضا في دائرة العوامل المؤثرة في التعددية الحزبية سلبا وإيجابا مدى توافر المقومات الأساسية لأي حزب والتي لا يمكن بدونها اعتباره حزبا حقيقيا مثل البرنامج السياسي والكاادر السياسي وشبكة العلاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنه يعبر بالفعل عن قوى اجتماعية محددة في المجتمع. أيضا تعتبر القدرات المالية والمقرات الحزبية من المقومات الأساسية المطلوبة لأي حزب. فهناك العديد من الأحزاب لن تستطع أن ترى النور بسبب قلة الموارد المالية المطلوبة لعمل التوكيلات أو توفير المقرات الحزبية. ويضاف إلى ما سبق البنية التنظيمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا يمتلك بنية

(1) المصري اليوم 6 يوليو 2011.

(2) المصري اليوم 7-7-2011.

تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات أو مقار بها، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر

5- التماسك والالتزام الحزبي، وهى من أهم العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة. فالانشقاقات والانقسامات أحد السمات الحزبية المصرية، فأحد الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة، وإنما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية. وتقريباً، عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبياً كأحزاب الوفد والناصرى، والأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب الخضر، وحزب مصر.. الخ، وأيضاً الأحزاب الجديدة كحزب الغد وحزب الجبهة الديمقراطية. ومن الأحزاب الجديدة، شهد حزب الوسط حركة واسعة من الاستقالات فعلى سبيل المثال تقدم 15 عضواً بحزب الوسط باستقالة جماعية، من أمانات الفيوم والدقهلية ودمياط، إلى رئيس الحزب من بينهم أعضاء وحملة دعم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح المحتمل للرئاسة، اعتراضاً على ما سموه ممارسات تفتقر إلى أدنى قواعد العمل الحزبي المؤسسي، تتسم بالفردية وتغليب الهوى والمصلحة الشخصية على الالتزام بمبادئ الحزب، متهمين قيادات الوسط بالدفع بأبنائهم وأقاربهم ومقربين منهم إلى صدارة المشهد داخل الحزب من أمانات عليا أو لجانها. واتهموا قيادات الحزب بالظهور الإعلامي المتكرر والحديث بآراء شخصية ونسبها إلى الحزب، وأنهم يعملون بمبدأ السمع والطاعة - أي ما

يشبه جماعة الإخوان – ويخالفون فصل "الدعوى" عن "السياسة"، وأن قيادات الوسط دفعت بمرشح لرئاسة الجمهورية، هو بالأساس رجل دعوة، وتاريخه السياسي صفحة بيضاء، والأكثر من ذلك أنه استهل حملته الدعائية بوصف خصومه السياسيين بأنهم "شياطين الإنس".⁽¹⁾ كما شهد حزب الحرية والعدالة استقالة بعض قياداته في محافظات مختلفة للإبقاء على مكانتهم في القيادة الإدارية بالجماعة.⁽²⁾ مما يدل على أن الأفضلية للجماعة وليس الحزب. كما تم فصل 5 من القيادات الشبابية، بعد إعلانهم عن تأسيس حزب التيار المصري بالمخالفة لقرار الجماعة عدم الانضمام لأي حزب بخلاف حزب الحرية والعدالة.⁽³⁾

6- الديمقراطية الداخلية (آلية إدارة الصراع الداخلي في الحزب): تتسم أغلب الأحزاب الجديدة بغياب أو تراجع الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، ومن ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها على النظام السياسي، وهي المطالبة بمزيد من الديمقراطية. ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية وإعداد الكوادر و"حكومات ظل" لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطي. وتُقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد

(1) المصري اليوم 7-7-2011.

(2) اليوم السابع 6 يوليو 2011.

(3) جريدة الشروق 6 يوليو 2011.

من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وإدارة الصراع داخلها.

7 - مدى قدرة الأحزاب الجديدة والقديمة على التواصل مع الجماهير والتميز في البرامج، فأحزاب المعارضة الرئيسية مثل الوفد والتجمع والناصرى والغد والجبهة الديمقراطية والتي كانت محاصرة في ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام ويتم التضيق عليها في العمل السياسي الجماهيري فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسي ضعيفا. وهذه الأحزاب تواجه الآن تحديا كبيرا يتمثل في مدى قدرتها علي كسب عضوية جديدة وخاصة من الشباب الذين جذبتهم الثورة إلي ساحة العمل السياسي ويتجاوز عددهم عشرين مليون مواطن، يمكن خلال كسبهم لعضوية هذه الأحزاب وزيادة نفوذها في المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء مصر، ويتطلب مواجهة هذا التحدي أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسي لي طرح حلولاً حقيقية لمشاكل المجتمع المصري. أما الأحزاب القديمة الهامشية والتي لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبر عن قوي اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافي من الكوادر السياسية ولا تزيد علي كونها تعبيرا عن شلة أو عائلة فإنه لا مستقبل لها خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومي لها مما يجعلها غير قادرة علي مواصلة النشاط بإمكاناتها الذاتية.

وعموما، يمكننا القول إن المرحلة الانتقالية في مصر ستشهد تطورا إيجابيا لتوافر العوامل المشجعة علي نضج التعددية الحزبية وزيادة

عدد الأحزاب القادرة علي المنافسة علي تداول السلطة، وإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما نرجوه من تطور ديمقراطي.⁽¹⁾

(ب) ملاحظات عامة على تشكيل الأحزاب الوليد:

هناك العديد من الملاحظات على تشكيل الأحزاب الوليد من

بينها ما يلي:

1- نخبوية التأسيس، مازالت الأحزاب الجديدة نخبوية في عملها وإدارتها ولم تستطع الوصول إلى رجل الشارع العادي، على رغم من جمع بعضها 5000 توقيع المطلوبين للحصول على الترخيص. لذا نستطيع أن نطلق عليها لفظ "أحزاب الميدان" مؤسسوها إما من ثوار التحرير، أو من الذين عزفوا عن المشاركة السياسية طيلة السنوات الماضية، وإلي جانب هؤلاء وهؤلاء آخرون شجعتهم الثورة علي خوض التجربة الحزبية والعمل السياسي.⁽²⁾

2- أحزاب شعارات، فمن الملاحظ أن جميع الأحزاب جعلت من أربع أو خمسة مصطلحات سياسية مسميات لها مثل: "الديمقراطية والعدل والحرية والتنمية". مما يدل على أن الأحزاب جعلت من شعارات ثورة 25 يناير مسميات لها دون الاهتمام بالمضمون أو البرامج .

3- التشابه الكبير في البرامج والأسماء، جاءت معظم الأحزاب الجديدة متشابهة في مفردات أسمائها (الشباب، الثورة، الحرية، العدالة، التحرير، الحديثة، النهضة..الخ). كما أن هذا التشابه انصرف أيضا إلى البرامج الخاصة بها، وباستثناء حالات الاختلاف

(1) عبد الغفار شكر، مستقبل الحياة الحزبية في مصر ، الأهرام 10 يونيو 2011.

(2) إبراهيم سنجاب، أحزاب الميدان.. والقوي القديمة، الأهرام 4 مايو 2011.

الأيديولوجي الواضحة في قليل من الأحزاب، فإن أغلبها تتبنى برامج متشابهة في خطوطها العامة. وتحليل برامج وأهداف وشعارات الأحزاب الجديدة يصعب التمييز بينها، فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم المشتركة، والاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية، ففيما عدا بعض الأحزاب مثل: (الحرية والعدالة، العدل، المصريين الأحرار، الديمقراطى الاجتماعى) التي تملك برامج واضحة، فإن باقي الأحزاب لا يوجد لديها الوضوح في معنى البرنامج، ولا تميز بين البرنامج والشعار أو السياسات التفصيلية لها أو التي سوف تتبناها في المستقبل. ونجد أن الأحزاب اليسارية القريبة من الفكر الماركسي مثل حزب التحالف الشعبي تلتنقى مع الأحزاب الليبرالية مثل العدل والمصريين الأحرار، وكذلك مع أحزاب الوسط والحرية والعدالة والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، في أسس واحد أهمها: احترام الدين الإسلامى كمصدر للقيم والأحكام، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والتعددية والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادى، وحقوق الإنسان.

4- التسرع في اغتنام مكاسب الثورة، تحاول جميع الأحزاب - الجديدة والقديمة على حد سواء - اغتنام الفرصة لركوب الثورة التي شارك فيها جميع أطراف المصريين، وهذا مبرر ومفهوم بالنسبة للأحزاب الجديدة أما الأحزاب القديمة التي رفضت منذ البداية المشاركة في تظاهرات 25 يناير فهذا غير مبرر وليس من حقها. ففي الوقت الذي لا تزال ملامح أحزاب الميدان تتشكل فيه، تقف على الجانب الآخر أحزاب قديمة وجماعات عنيفة تسعى

لاقتناص نتائج الثورة مستغلة في ذلك إمكاناتها المادية والتنظيمية. وإذا كان القضاء المصري العادل قد أنهى حياة الحزب الوطني بالحل، وقضى علي مستقبل زعمائه بالسجن، فإن بقية الأحزاب والجماعات القديمة - معارضة ومحظورة وموالة - مازالت علي قيد الحياة، برغم دورها المخزي في إعطاء الشرعية لنظام الحكم السابق. وهي أيضا ستظل، بإمكاناتها المادية وقدراتها التنظيمية، شوكة في حلق التطور السياسي المصري، ما لم تشهد ثورات داخلية تقضي علي الوجوه القديمة، وتدفع بشبابها إلى الصفوف الأمامية. والصورة، كما يبدو من تفاصيلها، تؤكد على أن الأحزاب الجديدة تحتاج إلى ائتلافات فيما بينها، فنقل أعدادها وتزيد قوتها، أما أحزاب الوفد والتجمع وجماعة الإخوان والتي يبدو أنها لم تستوعب الدرس الثوري فتحتاج إلى قيادات تائرة من بين صفوفها، لتؤكد وجودها في المرحلة الجديدة. أما أحزاب الديكور القديمة والصغيرة، فأزمتها مستمرة قبل وبعد الثورة، خاصة بعد إلغاء الدعم الحكومي للأحزاب في القانون الجديد، ولذا فقد يكون مناسبا أن تفكك قواعدها، إن كانت لها قواعد، قبل أن تتحلل بفعل مواقفها المهينة خلال سنوات ما قبل الثورة. وبمعنى أكثر تحديد أن سقوط الحزب الوطني سوف يستتبعه حتما سقوط الأحزاب الأخرى الموصوفة بالورقية أو الكرتونية، أو تلك التي كانت تعيش علي معونة المائة ألف جنيه الممولة من خزينة الحكومة، إذ لم تعد لها مقومات الوجود والحياة، بمعنى أن أصبح موتها حتما مقضيا.⁽¹⁾

(1) إبراهيم نافع، حقائق، 19 أبريل 2011.

5- التكاليف المالية والدعم المطلوب من الدولة ، مازالت التكاليف المالية المطلوبة للإعلان عن الأحزاب أو اللازمة لعمل التوكيلات تمثل شوكة في حلقوم الأحزاب الجديدة وربما ستكون العائق الوحيد أمام ظهور بعضها إلى النور. ومن جانبها طالب ائتلاف شباب الثورة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تخفيض أسعار الإعلانات الحزبية بالصحف، وتخفيض تكاليف التوكيلات في الشهر العقاري والتي تراوحت بين خمسة عشر جنيها وأربعين جنيها للفرد مما يزيد من الأعباء المالية لتأسيس الأحزاب وإنني أتساءل: ما هو الهدف من إضاعة الوقت دون الإلحاح علي مطالبهم قبل فتح الباب لتلقي طلبات التأسيس وكيف يمكن حل هذه المشكلة بعد أن أصبحت من القواعد والمواد التي تضمنها قانون الأحزاب الجديد، ولماذا لم تستعد الأحزاب الجديدة لهذا اليوم المهم، ولماذا تتقاعس لجنة شئون الأحزاب عن إبداء المرونة والتيسير للمتقدمين بأوراقهم وإزاء هذا الموقف الذي لا أجد وصفا له سوى الفوضى غير الخلاقة.⁽¹⁾ واعتقد أن الدعم المالي المطلوب للأحزاب يتوقف عند تسهيل إجراءات الحصول على الرخصة القانونية، والاكتفاء بنشر أسماء الأعضاء المؤسسين في الصحيفة الرسمية الذي سيتكلف 5 آلاف جنية مقابل ربع مليون جنية تكاليف النشر في أي صحيفة يومية، أما المعونات الحكومية التي كانت من أجل شراء ولاء بعض الأحزاب، فهذا أمر يجب أن ينتهي وصفحة لا بد أن تطوى. وهناك تسهيلات كثيرة يمكن أن تعطيها الدولة (بعد أن تنفصل عن الحكومة) للأحزاب الحقيقية، ولنقل تلك التي ستحصل على 2% من أصوات الناخبين، سواء في الضرائب المفروضة على المقار أو

(1) نهال شكري، فوضى غير خلاقة، الأهرام 24 أبريل 2011

إعطاء مقر رئيسي لكل حزب لديه تمثيل في البرلمان وغيرها من الأشياء التي لا تدخل في إطار الدعم المالي.⁽¹⁾

6- غياب خيار التحالف والاندماج بين الأحزاب، فعلى الرغم من أن الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة هي الأكثر عددا حتى الآن، ولكن الأرجح أن القليل منها هو الذي سيكتمل تأسيسه ويرى النور. فمؤسسو الكثير من هذه الأحزاب لا يفرقون بين الحزب السياسي والحركة الاجتماعية والمنبر الثقافي. كما أن تقارب أسماء كثير منها يجعل التمييز بينها صعبا، ويضفي علي خارتتها طابعا عشوائيا، ومن هذه الأسماء مثلا شباب التحرير وثوار التحرير وشباب 52 يناير وشباب الثورة وشباب الأمة الثوري وشباب مصر، وجبهة حماة الثورة واتحاد شباب الثورة، وثورة تحرير مصر وجبهة التحرير والتنمية و11 فبراير والاتحاد المصري الحر وغيرها. ولذلك ربما يكون أكثرها اقترابا من مفهوم الحزب السياسي وأوفرها قدرة علي أن تحجز لها مكانا علي الخريطة الحزبية الجديدة أحزابا لم تسع إلى استثمار كلمات ملهمة كالثورة والتحرير. ومنها مثلا حزب العدل الذي تؤسسه مجموعة كبيرة من شباب الثورة. والجدير بالقول أن فرصة التحالف كبيرة جدا للتحالف بين الأحزاب المتشابهة دينيا فمن الممكن الاندماج بين الأحزاب السلفية حيث اجتمعت عدة قوى سياسية إسلامية لتشكيل جبهة موحدة تحت عنوان "معا ضد الفوضى" و "ضد المخططات الأمريكية" والخاصة بإعادة ضخ الدماء في عروق مشروع الشرق الأوسط الكبير عبر دعم محاولات لخلق اضطرابات أمنية وبلبله في مصر تمهيدا لتعميم التجربة على بلدان المنطقة⁽²⁾،

(1) د. عمرو الشوبكي، دعم الأحزاب، المصري اليوم، 6 يوليو 2011.

(2) الدستور - 7-7-2011.

وكانت هذه القوى التي تضم حزب البناء والتنمية التابعة للجماعة الإسلامية وحزب السلامة والتنمية الجهادي، وأحزاب "مصر البناء"، والفضيلة، والتوحيد العربي للسلفيين والاتحاد العالمي لجبهة علماء الأزهر. وقد دعا عمر عزام وكيل مؤسسي حزب التوحيد العربي السلفي إلى ضرورة التنسيق خاصة في الانتخابات النيابية بهدف أسلمة المواقع.⁽¹⁾ وبمعنى آخر، فإن ما يجمع هذه الأحزاب أكثر مما يفرقها حتى لو اختلفنا معها في القضايا التي تتبناها.

7- كثرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية، الإسلامية والمسيحية، قد يكون عائقاً لإقامة حياة حزبية حقيقية وسليمة أو سوف تسبب انقسام طائفي بين الأطياف المختلفة في المجتمع. فمن الطبيعي بعد ثورة 25 يناير أن تكون حركة تأسيس الأحزاب في ظل معطيات الواقع الحالي، وأنه يتعين الحرص على ألا يكون هناك حجر علي فئة من فئات المجتمع أو إقصائها عن معترك الحياة السياسية في ظل سعي الجميع لخوض التجربة بعد النهضة التي ولدت من رحم الثورة، والتي جعلت من الحرية والديمقراطية أول أهدافها، هذا بالرغم من المخاوف التي يثيرها البعض في الداخل والخارج من خروج أكثر من حزب من عباءة تنظيم الإخوان المسلمين أو حملات التخويف التي شنّها الإخوان والجماعات السلفية خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتهديدتهم بأن رفض التعديلات من شأنه أن يقضي على حكم الشريعة الإسلامية في البلاد. إن المحك الفعلي الأول هو أن تبلغ حركة الدعوة إلى تكوين الأحزاب أوج فورانها ويبدأ تفعيل البرامج النظرية لكل حزب في صورة سلوكيات مرئية على أرض الواقع، وعندها فقط يمكن الحكم على مصداقية

(2) الأهرام 7-7-2011.

هذه البرامج ومدى انسجامها مع حركة المجتمع وأهدافه وليس إثارة الكثير من اللغط والجدل العقيم بين أطراف المجتمع.

8- دور المال السياسي أو رجال الأعمال في نشأة الأحزاب الجديدة، فالبلد الذي اشتدت عليه قسوة العلاقة الآثمة بين المال والسلطة، ودفع ثمنها باهظا لعدم التمييز بين دور رجل الأعمال في ميدان الاقتصاد وعالم البيزنس والشركات، ودور رجل الأعمال في البرلمان أو في الحزب أو في الحكومة، هو نفس البلد الذي يتبارز فيه اليوم عدد كبير من رجال الأعمال على تأسيس الأحزاب السياسية في السر أو في العلن، وهو نفس البلد الذي تتحلق فيه الأحزاب اليوم حول أشخاص مرموقين في عالم المال، لديهم القدرات المالية للإعلان عن أحزابهم في الصحف، أو عقد المؤتمرات السياسية باهظة التكاليف، والخوف هنا أن يكون للمال الدور الأكبر في مسيرة تشكيل الأحزاب الجديدة، وأن تكون أحزاب الأفكار والتيارات السياسية الحقيقية هي الأكثر فقرا، والأقل تأثيرا، فيعود المرض نفسه إلى جسد السياسة في مصر من جديد، فيصبح من يملك يحكم، ومن يستطيع شراء الأصوات هو الأكثر تأثيرا، وتدور الأحزاب الجديدة في دوائر المال بلا ضوابط قانونية حقيقية لحدود استخدام المال في السياسة، وبلا ضمانات فاعلة لعدم تأثير هذا المال على صناعة القرار السياسي لاحقا في البرلمان أو في الحكومة.⁽¹⁾

(1) خالد صلاح، ضوابط تمويل الأحزاب الجديدة .. يجب ألا نسمح للثروات بأن تكون صاحبة اليد العليا حتى لا تتكرر كارثة زواج المال والسلطة، اليوم السابع، 4 مايو 2011.